

الاحلال في القوى العاملة*

د. عطيه المهدي الفيتوري*

مقدمة :

التخصصات الفنية العليا أو على مستوى التخصصات المتوسطة أو حتى على مستوى الاعمال العادية التي لا تتطلب أي مهارة وذلك بسبب إنخفاض عرض العمالة الوطنية عن سد إحتياجات الطلب المتزايد. فمثلا اذا ما أفترضنا أن العمالة الموجودة في ليبيا في سنة ١٩٨٠ تعبر عن الوضع التوازني أي أن مجموع الطلب على الأيدي العاملة يتساوى مع عرض اليد العاملة المتواجدة في الاقتصاد الليبي في تلك السنة سواء كانت عمالة ليبية أم عمالة غير ليبية نجد أن الطلب على الأيدي العاملة (حسب الجدول ١) هو ٨١٢,٨ ألف في سنة ١٩٨٠ م بينما عرض اليد العاملة الليبية في تلك السنة هو ٥٣٢,٨ فقط وبالتالي هناك عجز في عرض اليد العاملة مقداره ٢٨٠ ألف تتم تغطية هذا العجز في الأيدي العاملة عن طريق الاستعانة بالايدي العاملة غير الليبية. نجد أيضا ان الهوة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة الوطنية تزداد فمثلا كان العجز في عرض الايدي العاملة الوطنية في سنة ١٩٧٠ هو حوالي ٥٠ ألف عامل تمت تغطيتهم بالعمالة غير الليبية ونظرا لاحتياجات التنمية الاقتصادية في ليبيا والتي بدأت بصورة جدية ومكثفة منذ أوائل السبعينات نجد أن الحاجة الى الأيدي العاملة تزداد وهذا مايعكسه معدل النمو في مجموع الطلب على الايدي العاملة وهو ٦,٥٪ سنويا بينما النمو في الايدي العاملة الليبية لا يتجاوز ٣,٤٪ سنويا وهذا معناه ان عدد الأيدي العاملة غير الليبية يجب أن ينمو بمعدل أكبر من معدل الطلب الاجمالي على الايدي العاملة وبذلك نرى ان عدد الايدي العاملة غير الليبية ينمو بمعدل سنوي قدره ١٨,٨٪ خلال فترة السبعينات. وبالتالي أصبحت نسبة الايدي العاملة غير الليبية الى مجموع اليد العاملة تتجاوز ٣٤٪ في السنة ١٩٨٠.

تقوم كثير من البلدان النامية بوضع خطط وبرامج إقتصادية معينة وذلك للعمل على إحلال العناصر الوطنية محل العناصر الأجنبية خاصة عندما تقطع شوطا لأبأس به في مجال التنمية الاقتصادية. وغالبا مايقصد باحلال العناصر الوطنية محل العناصر الاجنبية تلك الوظائف الفنية ووظائف الادارة العليا فالبلدان النامية تفتقر في أغلب الاحوال الى الكوادر الفنية المدربة تدريبا عاليا وبالتالي تلجأ الى الاستعانة بالخبرات الاجنبية في المجالات المختلفة في بداية المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية وما أن تقطع شوطا لأبأس به في مجال التنمية حتى تكون قادرة على محاولة إسناد بعض التخصصات الفنية الى العناصر الوطنية.

في هذا الشأن يجب التمييز بين نوعين من البلدان النامية فهناك بلدان نامية تتميز بوفرة في عدد السكان مثل مصر والهند واندونيسيا .. الخ. حيث هنا غالبا ماتواجد العناصر الاجنبية في التخصصات العليا اما المستويات الدنيا من الادارة والاعمال الفنية والاعمال العادية فيكون عندها اكتفاء ذاتي أو قدرة ذاتية على سد الفراغات التي قد تتطلبها برامج التنمية في هذه المجالات. اما النوع الثاني من البلدان فهي تلك البلدان التي تتميز بانخفاض في عدد سكانها، مثل ليبيا والكويت والسعودية.. الخ. فهذه البلدان لا تستطيع سد حاجاتها من القوى العاملة الوطنية على مستوى التخصصات المختلفة وبالتالي تلجأ الى الاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية سواء على مستوى

* ألفت هذه الورقة في دورة موظفي الشركة الوطنية للكيماويات النفطية.

** أستاذ مساعد وأمين الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية الاقتصاد - جامعة قارونس.

(جدول ١)
القوى العاملة في ليبيا*

الاستخدام	السنة ١٩٧٠	السنة ١٩٨٠	معدل النمو السنوى
ليبيين	٣٨٣,٥٠٠	٥٣٣,٨٠٠	٠,٣,٤ %
غير ليبيين	٥٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	١٨,٨ %
المجموع	٤٣٣,٥٠٠	٨١٢,٨٠٠	٦,٥ %
غير الليبيين الليبيين	١١,٠ %	٥٢,٦ %	

*المصدر : امانة التخطيط : منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية ١٩٧٠ - ١٩٨٠

هيكل القوى العاملة :

فيمثلون حوالي ثلث القوى العاملة غير الليبية. إن العجز في عرض اليد العاملة يظهر في المستويات التعليمية المتوسطة والعليا فنجد أن العدد المطلق لغير الليبيين هو أكبر من عدد الليبيين في مستويات التعليم الثانوية والتمريض والمؤهلات التي تزيد عن الثانوية وتقل عن الجامعية وذوي الشهادات الجامعية العليا فعدد غير الليبيين الذين يحملون الشهادة الثانوية هو أكبر من عدد الليبيين الذين يحملون هذه الشهادة وهذه الفئة غالبا ماتكون فئة الفنيين في مختلف التخصصات. كذلك فان فئة ذوي المؤهلات التي تقع بين الثانوية والجامعة هم في جلهم ذوي التخصصات الفنية والمهنية المتوسطة مثل المحاسبين والمدرسين والفنيين .. الخ. فان عدد غير الليبيين يفوق بكثير عدد الوطنيين الذين يحملون هذه المؤهلات.

كما قلت سابقا وكما عرفنا من الجدول رقم ١ فإن ليبيا تتميز بنقص في القوى العاملة اللازمة لسد الحاجات المختلفة وعليه تلجأ البلاد الى الاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية ولهذا نجد أن عرض اليد العاملة الليبية هو أقل بكثير من الطلب عليها في مختلف المستويات التعليمية. فالجدول ٢ يوضح توزيع اليد العاملة الليبية وغير الليبية حسب المستويات الدراسية. ومن هذا الجدول يتبين لنا الاختلاف النسبي في هيكل العمالة الوطنية عن هيكل العمالة غير الوطنية المتواجده في الاقتصاد الليبي فأكثر من ثلث العمالة الليبية هم من الاميين بينما نسبة الاميين في العمالة الاجنبية لاتتجاوز ١٧,٨ % أما الذين يقرأون ويكتبون

(جدول ٢)

توزيع القوى العاملة الليبية وغير الليبية حسب المستوى الدراسي لعام ١٩٨٠

المستوى الدراسي	الليبيين	%	غير الليبيين	%	المجموع	%
أمسي	١٠٧٩٨١	٣٥,٨	٣٥٤٠٧	١٧,٨	١٤٣٣٨٨	٢٨,٨
يقرأ ويكتب	٦٢٩٨٩	٢٠,٩	٦٦٠٨٧	٣٣,٢	١٢٩٠٧٦	٢٥,٨
ابتدائية	٤٨٠٩٢	١٦,٠	١٧٦٦٥	٨,٩	٦٥٧٥٧	١٣,١
اعدادية	٢٠٩٧٥	٧,٠	١٦١١١	٨,١	٣٧٠٨٦	٧,٤
ثانوية	٩٣٢٠	٣,١	١٧٤٨٩	٨,٨	٢٦٨٠٩	٥,٤
اجازة تدريس	٣٥٣٢٨	١١,٧	٤١٧٩	٢,١	٣٩٥٠٧	٧,٩
دبلوم تمرير	١٦١٨	٠,٥	٤٣٣٥	٢,٢	٥٩٥٣	١,٢
مؤهلات تزيد عن الثانوية						
وتقل عن الجامعة	٣٣٤٧	١,١	٥٦٧٣	٢,٨	٩٠٢٠	١,٨
شهادة جامعية						
ودراسات عليا	١١٥٨٦	٣,٩	٣٢١٣٥	١٦,١	٤٣٧٢١	٨,٧
المجموع	٣٠١٢٣٦	١٠٠,٠	١٩٩٠٨١	١٠٠,٠	٥٠٠٣١٧	١٠٠,٠

المصدر : مصلحة الاحصاء - امانة التخطيط - النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام ١٩٨٠

نجد أن الفرق أو العجز في سد الحاجة من الايدي العاملة المدربة الوطنية يظهر بصورة أوضح في المجموعة الاخيرة التي تمثل أعلى مستويات التعليم وهي فئة ذوي الشهادات الجامعية والدراسات العليا والتي غالبا ماتضم المهندسين والمحاسبين والاداريين ومدرسو الثانوية والمعاهد المختلفة .. الخ. فنجد ان عدد الليبيين الذين لديهم هذه المؤهلات ١١٥٨٦ شخص بينما حاجة البلاد من هذه المستويات تقدر بـ ٤٣٧٢١ شخص وبالتالي فإن الفرق وهو ٣٢١٣٥ هو عمالة غير ليبية وبهذا فإن اليد العاملة الوطنية تمثل حوالي ربع العمالة المتواجدة في الاقتصاد بينما العمالة غير الليبية من جملة هذه المستويات تمثل حوالي ٤/٣

(جدول ٣)

توزيع العمالة في بعض المهن لعام ١٩٨٠

مهندسون	%	اطباء	%	محاسبون	%	مدرسو ثانوي	%
ليبيين	٩٢٨	١٣,٥	٤٢٣	٨,٨	١٥٠٢	٣٢,٨	١١٦٨٨
غير ليبيين	٥٩٥٣	٨٦,٦	٤٣٩٢	٩١,٢	٣٠٦٨	٦٧,٢	١٤٠٠٦
المجموع	٦٨٨١	١٠٠	٤٨١٥	١٠٠	٤٥٧٠	١٠٠	٢٤٦٩٤

المصدر / امانة التخطيط : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام ١٩٨٠

ولكي توضح الصورة أكثر نستعرض في إيجاز الآثار التي يحدثها الأحلال على وضع المنشأة الفردية، ومن بين هذه الآثار:

١ - تخفيض التكاليف:

فمن المعروف ان أجور ومرتبات غير الليبيين هي أعلى من أجور ومرتبات الليبيين ذوي نفس الخبرة والشهادات العلمية حيث قد يصل هذا الاختلاف الى الضعف في بعض الاحوال أو حتى أكثر من ذلك أي أن الاجنبي يتقاضى ضعف مرتب الليبي الذي يحمل نفس المؤهل العلمي ونفس الخبرة بالإضافة الى بعض التكاليف الأخرى مثل تذاكر السفر وغير ذلك من العلاوات التي تمنح الى المغتربين وهذا بالطبع يؤدي الى إرتفاع تكاليف الانتاج. فمن الناحية الاقتصادية وحسب هذه الاحوال فإن إحلال اليد العاملة الوطنية يؤدي الى خفض التكاليف.

٢ - رفع الكفاءة في أداء العمل نتيجة الاستقرار: من المعروف ان العمالة الاجنبية لا تتميز بالاستقرار حيث يتم دوران العمالة بصورة أكبر بين المغتربين منها بين الليبيين في التخصصات العليا والمتوسطة وذلك لأن المغتربين تنتهي عقودهم ويسافرون ويأتي غيرهم جدد وبالتالي فإن الكفاءة في هذه الحالة قد لا ترتفع وقد تنخفض في بعض الاحيان نتيجة لعدم استقرار الجهاز الفني أو الاداري أو المالي الى غير ذلك. كذلك فإن المنشأة تكون مقيدة ولا تستطيع الاستثمار في العنصر البشري المغترب أي أنه قد لا يمكن إقامة دورات تدريبية لهؤلاء المغتربين لأنه لا يوجد ضمان لاستمرارهم في العمل إلا بقدر مايسمح به عقد العمل اما إذا ماتم إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل العمالة الأجنبية فإن المنشأة تستطيع زيادة كفاءة العناصر الفنية والادارية فيها عن طريق الاستثمار في العنصر البشري كذلك فإنه يكون هناك إستقرارا في الوظائف ولا يكون هناك تغيير مستمر كل فترة زمنية في الاشخاص الذين يؤديون الأعمال المختلفة.

٣ - سهولة اداء العمل وتوصيل المعلومات توصيلا كاملا: وهذا يتم بسهولة بين الوطنيين نظرا لأنهم من قاعدة إجتماعية واحدة وبالتالي فهم يعرفون نفس قواعد الاتصال سواء كان ذلك عن طريق اللغة أو غير ذلك من الوسائل التي تؤدي الى توصيل المعلومات اما

العمالة الاجمالية من حملة هذه الدرجات العلمية. لو أخذنا مثلا بعض المهن التي تدرج تحت هذه الفئة الأخيرة لتحدد عدد الليبيين وغير الليبيين في كل مهنة على حدة فاننا سنجد في الجدول ٣ العجز الواضح خصوصا في مهنة الاطباء ومهنة المهندسين فعدد الاطباء الليبيين أقل من ٩٪ من عدد الاطباء الموجودين في البلاد كذلك فان عدد المهندسين الليبيين هو أقل من ١٤٪ من إجمالي عدد المهندسين الموجودين في البلاد أيضا.

العجز يظهر في مهنتي المحاسبون ومدرسو الثانوي ولكن بصورة أقل حدة من تلك الموجودة في مهنتي الاطباء والمهندسون فعدد المحاسبين الليبيين هو أقل بقليل من ثلث إجمالي المحاسبين المشتغلين في ليبيا أما مدرسو الثانوي فنجد أن عدد الليبيين هو أقل من نصف عدد المدرسين بالمدارس الثانوية.

هذه المستويات المهنية الاربعة التي اخترتها تتطلب في الواقع الشهادة الجامعية على الأقل ونجد بصورة عامة أن البلد يعاني من عجز في هذه المهن أكبر مما يعانيه البلد من عجز في المهن المتوسطة والمهن الدنيا الأخرى والتي غالبا ماتتطلب مستويات علمية أقل.

الآثار المختلفة للأحلال :

إن هذا النقص الواضح في الأيدي العاملة الليبية الماهرة يتطلب سياسة دقيقة ومحكمة للأحلال في هذه الوظائف الفنية والادارية والقيادية لان هناك آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية يسببها وجود هذا النقص في العمالة الماهرة المدربة فالاحلال في هذه الوظائف أو المهن يؤدي الى التخلص من المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تسببها وجود العمالة الاجنبية. فلو ان كل منشأة أو كل مصنع وضع برنامجا لاحلال اليد العاملة الليبية محل اليد العاملة غير الليبية لتحققت الكثير من الآثار المرغوبة إقتصاديا على أن يكون هذا البرنامج برنامج مخطط وشامل ومتكامل على مستوى الاقتصاد ككل أخذا في الاعتبار الاحتياجات الاساسية أو الضرورية وبالتالي إعطاء الأولوية لأحلال العناصر الوطنية محل العناصر الاجنبية في بعض المهن أو في بعض المنشآت.

تحويلات الأجانب للخارج كذلك يؤدي الى انخفاض في الواردات نظرا لانخفاض عدد المستهلكين.

٢ - هناك نوع آخر من المشاكل التي يتم تجنبها نتيجة الأحلال فهناك مشاكل إجتماعية قد تحدث نتيجة لوجود الأجانب بشكل كبير والمقصود هنا هم الأجانب غير العرب نظرا للاختلاف في العادات والتقاليد والدين، فكثيرا من الأشياء والمعاملات التي يظن الاجانب بانها تصرفات عادية ومقبولة في مجتمعاتهم المختلفة ولكنها غير مقبولة لدينا نظرا لأنه لدينا عادات وتقاليد مختلفة تتعارض مع بعض المبادئ المقبولة عند الأجانب. كذلك فان بعض الاجانب قد تكون إتجاهاتهم السياسية تختلف عن الإتجاهات السياسية والقومية المقبولة لدى المواطنين المحليين، وبالتالي فإن وجود أجانب ينتمون الى أنظمة سياسية مختلفة قد لا يكون شئ مرغوب وعليه فان البديل لذلك هو محاولة إحلال العمالة الوطنية محل الأجانب حتى يتم تقليص كل المشاكل الإجتماعية والسياسية التي قد تصل الى حد الضغط السياسي على البلد.

٣ - وجود اليد العاملة الأجنبية تشكل عبء على الميزانية الإدارية وذلك نظرا لأن وجودهم يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين بالجمان مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والسكان الى غير ذلك من الخدمات والسلع التي تقدم اما بالجمان لكل المقيمين داخل البلاد أو تقديمها بثمر أقل من التكلفة وعليه فان وجود الاعداد الكثيرة من الاجانب ذوي الدخل المرتفع يؤدي الى زيادة الطلب على مثل هذه السلع والخدمات وبالتالي يؤدي الى زيادة الاعباء على الميزانية الإدارية، لذلك فان عملية إحلال اليد العاملة الوطنية تؤدي الى تخفيف العبء على الميزانية الإدارية نتيجة لانخفاض الطلب على الخدمات والسلع العامة وايضا السلع التي يتم تقديمها بأسعار أقل من التكلفة.

أساليب الأحلال :

هناك عدة طرق يمكن إتباعها تؤدي في مجموعها الى الاعتماد على الأيدي العاملة الوطنية بقدر الامكان والتخلص من الأيدي العاملة الأجنبية في المجالات التي يمكن احلال العمالة الوطنية محلها. يمكن تلخيص هذه

بالنسبة للاجانب فان ذلك قد يشكل بعض الصعوبة بالاختصاص إذا كان المقصود بالاجانب غير العرب. فالأيدي العاملة الأوربية مثلا أو الاسيوية قد نجد صعوبة في اداء الأعمال نظرا لعامل اللغة واختلاف الظروف الاجتماعية وغير ذلك. وبالتالي قد يحصل سوء فهم لكثير من الامور التي لها علاقة بالانتاج وهذا قد يؤدي الى تعطيل الانتاج أو إنخفاضه، هذه الظاهرة مثلا قد تظهر في بعض المهن مثل الطبيب الذي قد لا يفهم علة المريض اذا كان الطبيب لا يتكلم لغة المريض ولا يعرف عاداته وتقاليدته كذلك المدرس الذي قد يتحدث بلغة غير اللغة التي يجيدها الطالب. أيضا المهندس الذي قد لا يفهمه الفنيين الذين يتلقون تعليماته والذي قد يكون من بيئة مختلفة تماما عن البيئة التي يشتغل فيها، كل هذا قد يؤدي الى صعوبة توصيل المعلومات وتلافي هذه المعوقات فإن العمالة الوطنية كفيلة بالتخلص من هذه المشاكل.

هناك آثار أخرى تنعكس على الاقتصاد ككل نتيجة لبرنامج إحلال اليد العاملة الوطنية محل اليد العاملة الاجنبية من هذه الآثار:

١ - تخفيض العبء على ميزان المدفوعات: وجود الأجانب أو غير الوطنيين الذين يحق لهم تحويل جزء من دخولهم الى خارج البلاد يشكل عبء على ميزان المدفوعات حيث نجد ان تحويلات الأجانب للخارج تزداد باستمرار نظرا لزيادة أعدادهم وزيادة دخولهم وبالتالي فإن هذه الزيادة في التحويلات لها آثار سالبه على ميزان المدفوعات لان تحويلات العاملين الأجانب تشكل ديون على البلاد لابد من دفعها بالعملات الصعبة التي قد تكون البلاد في أمس الحاجة اليها لاستعمالها في إستيراد المعدات والآلات وغير ذلك من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك فإن وجود الأعداد الكبيرة من الأجانب وارتفاع دخول هؤلاء الأجانب تؤدي الى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة، وبالتالي فان هذا يؤدي الى زيادة الاستيراد لسد الطلب المحلي وهذا أيضا له أثر سالب على ميزان المدفوعات. عليه فان التلييب أو إحلال اليد العاملة الوطنية محل اليد العاملة الاجنبية يؤدي الى تجنب هذه الآثار السالبة التي تحدث في ميزان المدفوعات فيؤدي الأحلال الى التقليل من

الأساليب في أربع طرق رئيسية هي:
أولاً: التدريب والتعليم. ثانياً: إعادة تخصيص القوى العاملة الوطنية حتى يتم التخلص من البطالة المقننة.
ثالثاً: استخدام أساليب (دوال) الانتاج التي تعتمد على كثافة أعلى نسبياً لرأس المال بدلاً من الكثافة العالية لعنصر العمل. رابعاً: زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

١ - التدريب والتعليم :

لا شك من أن الأحلال يعتمد بالدرجة الأولى على مدى الرغبة والجدية في احلال العنصر الوطني محل الأيدي العاملة الأجنبية وبالتالي فانه سواء على مستوى المنشأة الفردية أو على مستوى الاقتصاد ككل لا بد من برامج للتدريب لتأهيل اليد العاملة الوطنية للوصول الى تغطية كل الوظائف الفنية المتوسطة والعليا بالعناصر الوطنية، فلا شك انه في بلد مثل ليبيا يمكن احلال الوظائف المتوسطة والعليا عن طريق التدريب وبرامج الدراسات الجامعية والعليا لأن التركيز على هذه المهن هو الذي يؤدي الى زيادة مستوى الرفاهية بالنسبة للمواطنين وعدم التركيز على الوظائف الدنيا التي لا تحتاج الى مستويات تعليمية عالية وبالتالي فان دخول هذه الفئات غالباً ما تكون منخفضة.
كما أنه في بلد مثل ليبيا لا يمكن الأحلال في كل

المهن والوظائف اذا ما أردنا ان نحقق نوع من التنمية الاقتصادية وذلك نظراً لقلة الموارد البشرية التي تعاني منها البلاد وعليه فانه من المستحسن التركيز على الوظائف الفنية العليا والمتوسطة وذلك ضماناً لسلامة الاقتصاد لان اتخاذ القرارات الفنية يتم عن طريق المواطنين الذين يشعرون بارتباطهم المتين بالبلد ومصالحه، اما الوظائف العادية والتي تتطلب جزء بسيط من التعليم وبالتالي فان مسؤولياتها تكون منخفضة فلا يوجد خطر كبير من استغلال الأيدي العاملة الأجنبية للقيام بمثل هذه المهن خاصة وانه حتى في البلاد المتقدمة إقتصادياً غالباً ما تستورد الأيدي العاملة العادية التي يمكن ان تؤدي مثل هذه الاعمال وبتكاليف منخفضة نسبياً.

وعليه فان التدريب والتعليم يجب ان يتركز على تلك المهن المهمة مثل المهن المذكورة في الجدول رقم ٣ وهي مهن المهندسين والاطباء والمحاسبين ومدرسو المراحل الثانوية والجامعية والعليا وبالتالي فان هذا لا يتأتى إلا بالتركيز على فتح معاهد التدريب والكليات الجامعية التي تستطيع تخرج الكوادر الفنية اللازمة لعملية التنمية في هذه المجالات الفنية والقيادية المهمة. لو نظرنا الى الجدول رقم ٤ الذي يوضح توزيع الطلبة والطالبات في المراحل الدراسية المختلفة خلال سنتي ٧٠/٦٩ و ٨٠/٨١ نجد ان:

(جدول ٤)

توزيع الطلبة والطالبات على مختلف المراحل التعليمية*

(العدد بالآلاف)

المستوي التعليمي	عدد الطلبة		التوزيع النسبي	
	٧٠/٦٩	٨١/٨٠	٧٠/٦٩	٨١/٨٠
التعليم الابتدائي	٣٢٤,٦	٦٧٥,٠	٨٤,٩	٦٧,٠
التعليم الاعدادي	٣٨,٢	٢٢٢,٧	١٠,٠	٢٢,١
التعليم الثانوي العام	٩,١	٤٩,٤	٢,٤	٤,٩
معاهد المعلمين والمعلمات	٤,٧	٢٧,٨	١,٢	٢,٧
التعليم الفني	١,٥	١٣,٨	٠,٤	١,٤
التعليم الجامعي والعالي	٤,١	١٩,٣	١,١	١,٩
المجموع	٣٨٢,٢	١٠٠٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

*امانة التخطيط : منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠

الجهاز الإداري الى بعض المنشآت التي تحتاج أيدي عاملة ولاشك من أنه لاتزال توجد بعض جيوب البطالة المقنعة في كثير من الدوائر والأجهزة الإدارية.

٣ - استخدام أساليب الانتاج التي تعتمد على كفاء أكبر لعنصر رأس المال:

وهي إحدى الطرق التي تنصح بها البلدان التي تفتقر الى عرض مناسب من الأيدي العاملة فكثير من الأعمال ونشاطات الانتاج يمكن لعنصر رأس المال ان يحل فيها محل عنصر العمل وبالتالي فانه يجب التركيز على استخدام دوال الانتاج التي تعتمد على عنصر رأس المال نسبيا أكبر من العمل وايضا التركيز على الصناعات التي تتميز باستعمالها لكثافة نسبية أكبر لرأس المال من العمل وهذا بالطبع سيؤدي الى تقليص الأيدي العاملة الأجنبية بالنسبة للصناعات والنشاطات القائمة وايضا سيؤدي الى إقلال الحاجة الى أيدي عاملة أجنبية عندما يتم التركيز على عنصر رأس المال بدرجة أكبر.

هناك إرتفاع في نسبة التعليم الجامعي والعالي، وهو المستوى الذي يخرج الكوادر الفنية المختلفة. فقد ارتفعت نسبة طلبة هذا المستوى من ١,١ من مجموع الطلبة سنة ٦٩/٧٠ الى ١,٩٪ من مجموع الطلبة سنة ٨٠/٨١. كذلك نجد ان التعليم الفني قد تضاعفت نسبته بأكثر من ثلاث مرات حيث ارتفعت من ٠,٤٪ من إجماع الطلبة سنة ٦٩/١٩٧٠ الى ١,٤٪ من إجمالي الطلبة سنة ٨٠/٨١ بالطبع إرتفعت كل النسب ماعدا التعليم الابتدائي الذي إنخفضت نسبته من مجموع الطلبة وهذه بالطبع خطوات في الاتجاه السليم أي ان السلم التعليمي يرتفع شيئا فشيئا لسد حاجة الاقتصاد من الكوادر الفنية العليا والمتوسطة ولكن يبدو ان التطور الذي حدث في السلم التعليمي لم يكن كافيا لسد حاجات البلد من خريجي الكليات المختلفة وبالتالي فان الحاجة ماسة لزيادة المؤسسات التعليمية العليا والمتوسطة مع وضع الحلول المناسبة للحد من الفاقد في التعليم والواضح في إنخفاض يسبة التعليم الجامعي والثانوي والفني من إجمالي الطلبة في كافة مراحل التعليم.

٢ - إعادة تخصيص القوى العاملة :

إحدى الوسائل التي يمكن اتباعها للتقليل من الأيدي العاملة الأجنبية هي إعادة تخصيص الأيدي العاملة الوطنية في المجالات المختلفة وذلك للرفع من إنتاجيتها، فلا شك من أن هناك بعض القطاعات التي تظهر فيها ظاهرة البطالة المقنعة وهذه الظاهرة تسود بشكل واضح من البلدان النامية أكثر من البلدان المتقدمة إقتصاديا وبما أن ليبيا هي إحدى البلدان النامية فإن هذه الظاهرة قد تكون موجودة في كثير من النشاطات خاصة في قطاع الإدارة وبالتالي فإنه لو سحبنا جزء من العمالة المتواجدة في قطاع معين فإن الانتاج لن يتغير وهذا دليل على وجود البطالة المقنعة، أي ان الانتاجية الحدية لعدد من العاملين تساوي الصفر وهنا يجب البحث في قطاعات الاقتصاد المختلفة لاكتشاف أماكن البطالة المقنعة ومن ثم نقل جزء من الأيدي العاملة من هذه الأماكن وإعادة تخصيصها في الأماكن الأخرى التي يتواجد بها أيدي عاملة أجنبية وذلك لتحل محلها. وقد اتبعت هذه الطريقة في ليبيا في أوائل الثمانينات حيث تم نقل بعض الموظفين في

٤ - زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة : وهذا ماأكدت عليه خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١ - ١٩٨٥، حيث تهدف الخطة الخمسية (٨١ - ٨٥) الى زيادة نسبة الاناث اللبيات الى مجموع القوى المنتجة الوطنية من ١١,١٪ سنة ١٩٨٠ الى ١٤,٧٪ سنة ١٩٨٥.

وعليه فان توقعات الخطة تقول بأن عدد الاناث المشاركات في القوى العاملة سوف يرتفع بنسبة ٧٠٪ تقريبا. أي من ٥٨,٩٠٠ الى ٩٩,٧٠٠ خلال سنوات الخطة. ولكن لاتعرف كيف سيتم توزيع القوى العاملة بين القطاعات المختلفة في نهاية الخطة. ولاشك ان مساهمة هذه العوامل الأربعة مجتمعة سوف تؤدي الى إنخفاض اعتماد الاقتصاد الليبي على القوى العاملة غير الوطنية وبالتالي تحرير الاقتصاد من هذه التبعية وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات.

المراجع :

- ١ — أمانة التخطيط: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام ١٩٨٠
- ٢ — أمانة التخطيط: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١ — ١٩٨٥.
- ٣ — أمانة التخطيط: منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية ١٩٧٠ — ١٩٨٠.